بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةُ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَة

يسعدنا أن نصدر الطبعة الثانية لهذا المرجع بعد ما يقرب من سبعة سنوات منذ صدور طبعته الأولى ، التى لاقت قبولا وانتشارا واسعا فى العالم العربى .

وبحمد الله وتوفيقه فقد كان للطبعة الأولى أثر واضح فى سد النقص من الكتابات العربية فى مجال إدارة المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات ، فقد ساهمت فى تدعيم ركائز هذا الموضوع الهام عن طريق :

- إدخال مقرر الإدارة العلمية للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات فى مناهج تدريس علم المعلومات بالجامعات العربية .
- إلهام كثير من الباحثين وطلاب الدراسات العليا فى اختيار موضوعات أبحاثهم ورسائلهم الجامعية لمعالجة مشاكل الإدارة العلمية فى المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات بالبيئات العربية المختلفة .
- ترشيد الأداء الإدارى لأمناء المكتبات والمديرين العرب عن طريق التعرف على بعض الأساليب الإدارية المتقدمة ومحاولة تطبيقها على إدارة مكتباتهم ومراكز معلوماتهم .
- إقرار الكتاب كمرجع لأمناء المكتبات وطلاب علم المعلومات والمكتبات وإدارة الأعمال .

وبعد نفاذ الطبعة الأولى طلب الناشر منا إعادة طبعها مرة أخرى حيث أن الإقبال مازال شديدا على اقتناء هذا المرجع ، إلا أننا رأينا أن يكون إعادة الطبع فى إطار طبعة ثانية مزيدة ومنقحة إلى حد ما .

ومن هذا المنطلق عملنا على أن يكون هيكل أجزاء الكتاب كما هو فى الطبعة الأولى . فنفس الأجزاء الخمسة التى وردت فى الطبعة الأولى كانت الأساس الذى اشتملت عليه الطبعة الثانية . إلا أن مدى التغطية لهذه الأجزاء اتسع عما كان عليه فى الطبعة الأولى .

فالجزء الأول الخاص بالإدارة العلمية وحل المشاكل الإدارية أضيف إليه فصل مستقل عن عملية إتخاذ القرارات .

فقد وجد أن هذا الموضوع ذا أهمية قصوى للإدارة العلمية ، بل إن الإدارة ما هى إلا عملية إتخاذ قرار . ولذلك استعرضنا فى هذا الفصل مفهوم اتخاذ القرارات ونموذج عملية إتخاذ القرار كمفهوم سيمون الذى كان له الفضل فى بزوغ نظم دعم القرار وهى توسع لنظم المعلومات الإدارية . وقد أوردنا عناصر وأبعاد وأنواع القرارات طبقا للمستويات المختلفة ، والوظائف المتنوعة المتواجدة فى المكتبة أو مركز التوثيق والمعلومات .

أما الجزء الثانى من الكتاب فقد ضمناه فصلا عن تقرير الاستراتيجيات ورسم السياسات . ويلى مباشرة فصل تحديد الأهداف المتواجد فعلا . حيث يقرر الهدف ما يراد تحقيقه ، أما الاستراتيجية فتحدد أين يقع موقف المكتبة أو مركز المعلومات فى تحقيق هذا الهدف ، بينما تشرح السياسة كيف يمكن تحقيق الهدف أى الأسلوب الذى يوضح القواعد العامة التى تنظم الجهد وينبثق منها مجموعة الإجراءات والقواعد التفصيلية التى ترشد فى تنفيذ المهام وتكون ما يطلق عليه اللوائح . وكل هذه الأمور موضوعات أساسية تجابه المشتغلين فى المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات على كافة مستوياتها وأنواعها .

وفى الجزء الثالث الخاص بالتنظيم الإدارى والعلاقات أبقينا على الفصول الثلاثة الأولى منه كما هى ، بينما استبعدنا الفصل الثامن الخاص بالاتصالات الإدارية حيث أن ملخص هذا الموضوع قد ورد فى فصل التنظيم الإدارى. كما أننا أعدنا نشر كل ما يخص معلومات هذا الفصل فى الكتاب الذى نشرته دار المريخ لنا تحت عنوان « إدارة الأعمال المكتبية المعاصرة : الأصول العلمية وتطبيقات المعلومات وتكنولوجياتها » وصدر فى أواخر عام ١٩٨٢ .

وكان الجديد الذى أضيف فى هذا الجزء فصلا مستقلا عن إدارة الأفراد حيث أننا نلاحظ أن المفهوم مازال قاصرا يحدده البعض فى القيام بالمهام الثابتة غير المتطورة التى تحكمها اللوائح والتشريعات من تعيينات وترقيات ومرتبات وأجور واستحقاقات وأجازات وغياب .. إلخ ، وقد أفقدت هذه النظرة الضيقة للمفهوم على قصور أدائه مع المفاهيم الحديثة لإدارة القوى البشرية .

لذلك فإننا فى هذا الفصل ألقينا بعض الضوء على ضرورة توافر سياسات للأفراد والقيام بالوظائف والمهام الأساسية لإدارة الأفراد الخاصة بأنماط التوظف وتحديد الواجبات والمهام الوظيفية وتخطيط القوى العاملة وتحليل الوظائف من حيث التوصيف والتصنيف والتقويم ، بجانب تقويم الأداء والتوجيه والإشراف ، وكلها أمور ترتبط بالإنسان وربطه بالأداء والعمل .

أما الجزء الرابع الخاص بالإدارة المالية والمحاسبة والرقابة ، فقد بقى كما هو بدون تغيير مشتملا على نفس الفصول الثلاثة السابقة المرتبطة بالإدارة المالية والمحاسبة المالية والرقابة والمتابعة .

والجزء الخامس الخاص بالأساليب الإدارية فقد اشتمل على نفس الفصول الثلاثة المتضمنة أصلا فى الطبعة الأولى والتى زدنا عليها فصلا جديدا خاص بعملية تطوير النظم أو دورة حياتها .

وقد بقى الفصل الخاص بالمعايير الموحدة كما هو بدون أى تغيير يذكر . فمازال هدفنا فى هذا الفصل كما كان عليه من قبل يرتبط باستعراض ما يمكن أن تؤديه هذه المعايير الموحدة فى أعمال المكتبات والأهمية القصوى لتواجدها ، ولذلك لا نبغى إرساء أو إعداد مجموعة للمعايير الموحدة التى تطبق فى مكتباتنا ، حيث أن هذا الجهد يجب أن يكون جماعيا وعلى الرغم من محاولة بعض المكتبات إرساء ذلك إلا أنها مازالت محاولات قاصرة ، ولكن يجب الإشادة بجهد خلاق قامت به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية فى محاولاتها تعريب المعايير الدولية للوصف الببليوجرافى أو ما أطلقت عليه « تدوب » سواء للكتب الحديثة أو القديمة أو للدوريات .

كما صدرت أخيراً بعض محاولات فردية لرؤوس الموضوعات وترجمة الطبعة التاسعة عشر من تصنيف ديوى العشرى . إلا أننا مازلنا نؤكد أن كل ذلك يعتبر محاولات غير

جماعية لم تلقى بعد تدعيم من كل الجمعيات والاتحادات المهنية والجامعات التى تدرس علم المعلومات والمكتبات فى العالم العربى أو حتى على مستوى قطرى .

وفى الفصل الخاص ببحوث العمليات المرتكز على الدراسات الكمية فى المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات فقد دعمناه بموضوع عن الدراسات الببليومترية أو الببليوجرافيا الاحصائية المرتبطة أساسا فى دراسة الاستشهادات المرجعية لترشيد الاشتراك فى الدوريات ، ودراسة مدى تكرار الكلمات التى تسهم فى إعداد التكشيف الالكترونى ، وفى تحديد الكتب المعارة وإمكانية تحديد المجموعات المحورية التى تلقى رواجا أكثر من غيرها . وعلى الرغم من أن أساليب بحوث العمليات تستخدم فى تحديد ذلك ، إلا أن العاملين فى حقل المكتبات والببليوجرافيات والمعلومات بدأوا يركزون أخيرا على هذا الجانب وأطلقوا عليه المصطلح السالف ذكره . وبالطبع هذه الأساليب ما هى إلا أدوات عملية تستخدم فى اتخاذ القرارات الادارية فى المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات .

وقد ربطنا الفصل الخاص بنظم تحليل الشبكات الادارية التى تستخدم طريقة المسار الحرج وأسلوب متابعة وتقويم البرامج الضرورية لأى نظام أو مشروع ينبع فى إطار المكتبة أو مركز التوثيق والمعلومات ، بفصل جديد عن عملية تطوير النظم أو دورة حياتها . فالإدارة الحديثة تعمل فى إطار مدخل النظم الذى يشتمل على مجموعة من المكونات قد تكون أنشطة أو وحدات تترابط معا لتحقيق أهداف معينة .

والمكتبة أو مركز التوثيق ما هى إلا نظام متكامل يشتمل على نظم فرعية متعددة تتفاعل وتترابط معا فى تحقيق الأهداف .

وبالطبع يجب أن يكون عامل الربط فى ذلك توفر نظام معلومات فعال ، وأن عملية إنشاء أو تطوير هذا النظام أو أى نظام آخر يحتاج إليه يجب أن يمر بدورة حياة تشتمل على مراحل أساسية والتى يتفرع كل منها إلى مهام فرعية والتى تتفرع بدورها إلى أنشطة أو خطوات . وفى هذا الاطار فقد تبنينا المدخل الذى ينظر إلى دورة حياة النظام بأنه يشتمل على مراحل ثلاثة خاصة بالدراسة والتطوير والصيانة .

وفى الواقع فإن موضوعى مدخل النظم ودورة حياة النظم أصبح يلاقى أهمية خاصة من مفكرى الإدارة العلمية لذلك فقد استعرضناهما فى أعمال مستقلة ترتبط بالنظم

وتكنولوجيا المعلومات ، وقد صدر بالفعل لنا كتابى « نظم المعلومات فى المنظمات المعاصرة » و« تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها » وقد صدرا من دار الشروق بالقاهرة عام ١٩٨٩ .

هذا الاستعراض السريع للطبعة الثانية يوضح بجلاء مدى الإضافة التى أدخلناها على هذه الطبعة لكى تفيد وتسهم فى دعم مهنة المعلومات والمكتبات فى الوطن العربى .

إن هدفنا الذى ننشده هو النفع العام الذى يخدم الأجيال الصاعدة من شباب العاملين فى حقل المعلومات الذى يعتبر علم التنمية سواء للفرد أو للمنظمة أو للمجتمع .

وفقنا الله بما فيه خير وفلاح العباد والمجتمع .
والله الموفـــق

أ . د . محمد محمد الهادى

obeikandl.com

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةُ الطَّبْعَةِ الأُولَى

من المسلم به فى الوقت الحالى ، أن المعلومات سواء كانت فى الشكل الخام الذى يطلق عليه البيانات أو فى الشكل المعالج الذى يعرف بالمعرفة أصبح ينظر إليها كمورد قومى لتقدم وأمن الدول . فهى تشبه فى ذلك الموارد الطبيعية المتنوعة كالماء والطاقة على سبيل المثال . فثروة المعلومات المتمثلة فى البحوث والخبرات والأفكار المسجلة والتى تحفظ فى المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات تعتبر من أهم ثروات الدول .

وفى أى مجتمع من المجتمعات المتقدمة ، نجد أن جزءاً كبيراً من الثقافة والمعرفة يترك للأجيال المقبلة فى شكل المعارف المسجلة التى تشتمل على الكتب والدوريات والتقارير وغير ذلك من الوثائق والنصوص الأخرى المخطوطة أو المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو المقروءة آلياً بواسطة الحاسبات الآلية أو وسائل المصغرات الفيلمية ... إلخ . أى أن سجلات الثقافة والمعرفة أصبحت متنوعة إلى حد كبير نتيجة لتطور واستخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة . وبالتالى أصبح كماً كبيراً من معلومات أى دولة من الدول مسجل على وثائق متنوعة تشتمل على الأوراق الإدارية وسجلات العمل والكتب والتقارير والدوريات والنشرات والأفلام والأسطوانات وشرائط الفيديو وملفات الحاسبات الآلية والمصغرات الفيلمية من ميكروفيلم وميكروفيش .. الخ . وبنمو حجم المعلومات وزيادة عدد سجلاتها فإن الاعتماد عليها يزداد بصفة مستمرة . كما أن الحاجة إلى التوصل إليها وتداولها أصبحت أكثر إلحاحاً . وأصبحت سجلات المعلومات تمثل الذاكرة التجمعية لأى مجتمع ، التى يجب أن يتعرف على أماكنها وتداولها واستخدامها حتى لايفقد هذا المجتمع عنصر مواكبة التطور وربط معارف وخبرات الماضى بالحاضر والمستقبل وحتى لايؤدى إلى تأخره . لذلك انتشرت تنظيمات وخدمات المعلومات من مكتبات ومراكز توثيق ومعلومات التى تتعامل مع الذاكرات المسجلة للمعلومات .

وفى معظم دول العالم شرقاً وغرباً فإن المعلومات تنتج وتنظم وتجهز وتخزن وتبث خلال أنشطة عديدة ومتنوعة لتنظيمات وخدمات المكتبات والمعلومات التى أصبحت تنتشر فى كافة القطاعات العامة والخاصة والمشتركة . فالمنظمات والأجهزة والجامعات والشركات والهيئات ... الخ ، أصبحت كلها تتسابق لإنشاء وتطوير مكتبات ومراكز توثيق ومعلومات بها التى ازدادت عددا وتنوعا فى الحقبة المعاصرة إلى حد كبير . كما صارت هذه المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات مثلها مثل أى منظمة أو جهاز تعتمد فى إدارة أعمالها على عناصر الإدارة العلمية من قوى عامة مؤهلة ومدربة ومن تمويل ملائم وتطبيق الأساليب التكنولوجية المعاصرة من حاسبات آلية ومصغرات فيلمية ووسائل اتصال عن بعد وتتعامل مع صناعة النشر والطباعة وخدمات التكشيف والاستخلاص وشبكات نقل المعلومات . أى أنه بتطور تنظيمات وخدمات المعلومات وتشعب أعمالها وتضمنها عناصر الإنتاج من قوى عاملة ومواد خام تتمثل فى أوعية المعلومات المختلفة والآلات التى تمثلها تكنولوجيا المعلومات والموارد المالية وخدمات المعلومات للمستفيدين والبيئة ، أصبح من الضرورى تطبيق أساليب الإدارة العلمية على أعمالها حتى يمكن تعبئة كل هذه الموارد لتحقيق الأهداف التى تسعى إليها بأقصى كفاية وفاعلية .

ويتعرض هذا المرجع للإدارة العلمية فى مختلف أنواع المكتبات سواء كانت مكتبات وطنية أو مكتبات عامة أو مكتبات مدرسية أو مكتبات جامعية أو مكتبات متخصصة . والمكتبة الوطنية هى مكتبة الدولة تعمل على جمع التراث الوطنى المنشور فى الدولة ذاتها أو المنشور خارج حدودها ويتعرض بالدراسة والبحث لها كما تجمع مصادر البحث التى تسهم فى الإثراء العلمى والثقافى للدولة وتقوم بإصدار الببليوجرافيا الوطنية خلال ترتيبات الإيداع القانونى . أما المكتبة العامة فتقوم بخدمة كافة المواطنين من مختلف الأعمار والثقافات والمهن وتجمع الكتب والدوريات وغيرها من المطبوعات والوسائل السمعية والبصرية فى مختلف الآداب والعلوم والفنون والإطلاع فيها مباح للجميع . أما المكتبة المدرسية فتلحق بالمدرسة وتتفاعل مع العملية التعليمية لخدمة الطلاب والمدرسين على حد سواء . والمكتبة الجامعية تخدم طلاب وأساتذة الجامعة أو المعهد التعليمى العالى وتغذى برامج الدراسة والبحوث بالجامعة . أما المكتبة المتخصصة فهى التى تخدم منظمة أو جماعة أو مركز أو هيئة أو مصلحة حكومية .. الخ . وتركز اهتمامها فى الحصول على

أنواع معينة من المطبوعات ومصادر المعرفة المتنوعة فى فرع أو مجال محدد . وبذلك تتميز مجموعات مصادرها بالتخصص والتعمق فى موضوع واحد أو مجالات موضوعية متقاربة وتلبى احتياجات العاملين بالمنظمة من المعلومات .

كما أن هذا الكتاب يتعرض أيضاً للإدارة العلمية لمراكز التوثيق والمعلومات . ويتخصص مركز التوثيق فى موضوع ضيق محدد مثله فى ذلك مثل المكتبة المتخصصة على أن لفظ توثيق يعنى بصفة عامة جمع وحفظ وتصنيف واختيار وتوزيع واستخدام المعلومات . كما قد يعرف التوثيق بنظم جمع ومعالجة وتكشيف وتوزيع التقارير والوثائق الفنية المتخصصة أو بمجموعة أساليب العرض المنظم وتنظيم وتوصيل المعرفة المتخصصة ، وبذلك يتصل التوثيق بتحليل وتنظيم وتصميم الوثائق . كما تتصل أنشطة مركز التوثيق بالتحليل المنطقى لفحوى الوثائق المتنوعة فى مجال موضوعى متعمق التخصص وإعادة تنظيم المادة المستقاة من التحليل بطريقة منطقية ونشر المعلومات والإعلام عنها خلال الأدوات الببليوجرافية المتمثلة فى الكشافات والمستخلصات ومجلات أو نشرات التعريف بالوثائق ومحتوياتها أو خلال أى وسيلة لعرض الكتابات المتخصصة . فيقوم مركز التوثيق بتجهيز وتخزين واسترجاع المعلومات وتوزيعها خلال أساليب نشر المعلومات والتقارير . وتعتبر خدمات الاستنساخ والتصوير الميكروفيلمى والمعالجة الآلية والترجمة من السمات الهامة لمركز التوثيق .

أما مركز المعلومات فإنه بجانب القيام بوظيفة التوثيق السابق شرحها يقوم بدراسة مكونات وسلوك المعلومات ذاتها والتعرف على القوى المتحكمة فى تدفقها ووسائل تجهيزها لتفسير تداولها واستخدامها ، كما يهتم أيضا بدراسة الطرق والنظم والأساليب المستخدمة فى إنتاج وخلق وتجميع وتنظيم وتخزين واسترجاع وتفسير ونقل واستخدام المعلومات فى إطار بنوك أو قواعد البيانات ونظم المعلومات وشبكات نقل المعلومات .

والكتابات والمؤلفات فى إدارة المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات وفيرة فى الدول المتقدمة شرقاً وغرباً ، إلا أن المكتبة العربية تعانى نقصاً واضحاً وملموساً فى هذا المجال . لذلك كان لزاماً سد هذا النقص بهذا الكتاب الذى يعتبر مرجعاً فى هذا الصدد . وقد كانت فكرة إعداد هذا المرجع تراود المؤلف منذ عام ١٩٦٤ أى منذ حصوله على درجة دكتوراه الفلسفة فى علم المعلومات من جامعة إلينوى بالولايات المتحدة الأمريكية ورجوعه إلى أرض الوطن . وكانت الخبرة العلمية والتطبيقية للمؤلف كأستاذ بأكاديمية السادات

للعلوم الإدارية ومستشار وخبير المعلومات لهيئة الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو ومديراً لمركز التوثيق بالمركز الأفريقى للتدريب والبحث الإدارى للإنماء (كفراد) بمدينة طنجة بالمغرب وأستاذ زائر لمادة إدارة المكتبات بقسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة لعديد من السنوات الركيزة الصلبة التى من خلالها أمكن إعداد هذا المرجع .

وهذا الكتاب موجه إلى رجال الإدارة والمخططين بصفة عامة ومديرى المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات وإدارات الحفظ بصفة خاصة هذا بالإضافة إلى طلاب العلم والمهتمين بأمور المكتبات والتوثيق والمعلومات .

ويشتمل هذا الكتاب على خمسة أجزاء رئيسية تتضمن أربع عشر فصلا . الجزء الأول بتعرض لمفهوم الإدارة العلمية ومدى تطبيقها فى المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات كما يعالج حل المشاكل الإدارية وعملية اتخاذ القرارات . أما الجزء الثانى فيستعرض عملية تحديد الأهداف كنقطة ارتكاز فى العملية الإدارية وعملية اتخاذ القرارات ومراحل التخطيط الإدارى للمهام فى هذه التنظيمات . ويستعرض الجزء الثالث مبادىء التنظيم الإدارى كما يتعرض للعلاقات الإنسانية والعلاقات العامة والإتصالات الإدارية التى يجب أن تدعم أنشطة ومهام المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات . ويختص الجزء الرابع من الكتاب بتطبيق أساليب الإدارة المالية من إعداد الموازنات والتكاليف والمحاسبة والرقابة . أما الجزء الخامس والأخير فيتعرض لبعض الأساليب الإدارية الحديثة ومدى ارتباطها بأنشطة المكتبات والتوثيق والمعلومات مثل المعايير الموحدة وبحوث العمليات والتحليل الشبكى .

وقد حاول المؤلف بأن يطوع مادة هذا الكتاب لوضع المكتبات والتوثيق والمعلومات فى البيئة العربية ، ولكن التركيز فيه انصب فى المقام الأول على الأنماط الإدارية العلمية السائدة فى الدول المتقدمة حيث أن إدارة تنظيمات وخدمات المكتبات والتوثيق والمعلومات فى العالم العربى مازالت غير واضحة المعالم ، وحتى الآن لايستفاد من تطبيق أساليب الإدارة العلمية فى كثير من الأحيان . وقد خلا هذا الكتاب من سرد حالات عملية لإدارة المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات فى العالم العربى على الرغم من أهميتها القصوى فى التعرف على الوضيعة الراهنة لها . ورؤى ترك ذلك إلى مراحل مستقبلية خلال دراسات مسحية مستقلة تقوم بها الجهات المهتمة مسترشدة بما ورد فى هذا الكتاب .

ويأمل المؤلف بأن يكون هذا العمل مرشداً ومساعداً فى تطبيق أساليب الإدارة العلمية لتنظيمات وخدمات المعلومات فى الدول العربية حتى يمكن لها من الإسهام الكفء فى جهود التحديث والتنمية التى تمر بها الدول العربية لتنمية المواطن العربى روحياً وثقافيا واجتماعياً وعلمياً .

وفقنا الله لخدمة الوطن والمواطنين من خلال مهنة المكتبات والتوثيق والمعلومات .

محمد محمد الهادى

القاهرة : يوليو ١٩٨١

obeikandl.com